

Distr.
GENERAL

S/1997/631
11 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١١١٠ (١٩٩٧)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١١١٠ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧. وقد انتهى المجلس بموجب ذلك القرار إلى تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ والبدء اعتباراً من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، ومع مراعاة الظروف السائدة حينذاك، في إنقاص ٣٠٠ فرد من جميع الرتب في العنصر العسكري للقوة بحيث يتم ذلك تدريجياً خلال شهرين. وفي القرار ذاته، طلب المجلس مني أن أداوم على إطلاعه بانتظام على أية تطورات ذات صلة بالموضوع وأن أستعرض تكوين قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وانتشارها وقوامها وولايتها على النحو المبين في تقريرتي المؤرخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٧ (S/1997/365 و Add.1) مع مراعاة الحالة السائدة حينذاك في المنطقة، لا سيما في ألبانيا، بما فيها الحالة في ظل الانتخابات في ذلك البلد، وأن أقدم تقريراً إلى المجلس بحلول ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٧.

ثانياً - تكوين قوة الأمم المتحدة للانتشار

الوقائي وانتشارها وقوامها وولايتها

٢ - منذ آخر تقرير قدمته إلى مجلس الأمن في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٧ (S/1997/365 و Add.1)، ظل تكوين قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وقوامها وولايتها دون تغيير. ولا يزال ممثلي الخاص السيد هنريك سوكالسكي (بولندا)، يرأس البعثة. فيما يرأس العنصر العسكري للبعثة قائد القوة، العميد بنت سوهنمان (الدانمرك).

ألف - العنصر العسكري

٣ - خلال الفترة المقدم عنها التقرير، أعيد توزيع بعض عناصر العنصر العسكري عملاً بالفقرتين ٢ و ٣ من قرار مجلس الأمن ١١٠٥ (١٩٩٧) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧ وبالفقرة ٣ من قرار المجلس ١١١٠ (١٩٩٧). وقد زاد عدد مواقع المراقبة على طول الحدود الغربية لمنطقة البعثة. وفي الوقت الحالي، تتولى كتيبة بلدان الشمال الأوروبي تزويد ثمانية مواقع بالأفراد على مدار الساعة على طول الحدود

الشمالية والغربية، وثلاثة مواقع مؤقتة على مدار الساعة أيضا في منطقة بحيرة أوهريد. وقد أدى زيادة عدد مواقع المراقبة بثلاثة مواقع إلى توسيع المنطقة التي تتحمل مسؤوليتها فعليا كتيبة بلدان الشمال الأوروبي التي يمتد حاليا خط دورياتها امتدادا مفرطا. وتزود كتيبة الولايات المتحدة ثمانية مواقع للمراقبة بالأفراد وتقوم بالدوريات في المنطقة الأصغر بكثير الخاضعة لمسؤوليتها. ومنذ أن تولت كتيبة بلدان الشمال الأوروبي مسؤولية مواقع المراقبة المؤقتة الجديدة الثلاثة، تضطلع كتيبة الولايات المتحدة بمهام حراسة المقر وتوفر قوة الرد السريع الأساسية.

٤ - وبالإضافة إلى القيام بأعمال الدورية التي تضطلع بها الشرطة المدنية والمراقبون العسكريون في المجتمعات المحلية وعلى الحدود، تقوم الوحدات العسكرية التابعة لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بدوريات في مناطق الحدود أيضا. وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، قامت الوحدات العسكرية بما يربو على ٢٢٠ دورية أسبوعيا وشاهدت في المتوسط قرابة ١٥٣ دورية تقوم بها أسبوعيا القوات المسلحة لألبانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبلد المضيف. وتناقص عدد حوادث التهريب غير المشروعة الملحوظة تناقصا كبيرا خلال الفترة منذ أوائل ربيع عام ١٩٩٧.

٥ - وقد وجهت انتباه المجلس في الفقرة ٤ من تقرير المؤرخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٧ إلى أن الوحدات العسكرية التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتلك التابعة للبلد المضيف قد زادت من عدد دورياتها في أقاليمها حتى الحدود الإدارية القديمة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة. وقام الجانبان مؤخرا بإبلاغ قائد القوة بأنهما سيستمران في السماح لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بالقيام بالدوريات على أساس تضاريس الأرض الرئيسية الواضحة، بما في ذلك عبور الحدود الإدارية، إذا أدت العقبات الطبوغرافية إلى جعل هذا العبور سبيلا أيسر للمرور من جزء من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى جزء آخر منها، بيد أنهما احتفظا بحقهما السيادي في القيام بدوريات في أقاليمهما حتى الحدود الإدارية القديمة. ولم يعرب أي من الطرفين عن أي قلق إزاء خطر نشوب صدامات مسلحة بين دورياتهما في مناطق الحدود.

٦ - وعلى طول الحدود الغربية، تعرّض جنود الأمم المتحدة إلى عمليات إطلاق نيران متكررة عبر الحدود من ألبانيا إما على يد مجموعات مسلحة من عابري الحدود بطريقة غير مشروعة أو على يد أفراد آخرين. وفي مناسبات قليلة، صوبت النيران عمدا على أبراج المراقبة التابعة لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي مما أسفر عن إصابة جندي بجراح طفيفة. وقد أسهمت الدوريات النشطة التي قام بها المراقبون العسكريون في المجتمعات المحلية في تخفيف بعض التوترات القائمة في منطقة الحدود وكان بدء عقد اجتماعات دورية بين عمدة دبار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ونظرائه في عدد من المجتمعات المحلية الألبانية عبر الحدود مفيدا على وجه الخصوص كتدبير لبناء الثقة. وتأخذ الحالة على الحدود في العودة تدريجيا إلى الحالة الطبيعية.

باء - العنصر المدني

٧ - لا يزال العنصر المدني في قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي يؤدي دورا هاما في تنفيذ ولاية "المساعي الحميدة" المنوطة بممثلي الخاص. ويقيم هذا العنصر حوارا فعالا مع السلطات والقوى السياسية الأخرى في البلد من أجل تيسير تبادل الآراء وتشجيع الاتصال والتفاعل بين العناصر السياسية والعرقية. ويقوم الفرع السياسي والإنساني التابع للعنصر المدني هو الآخر بالاتصال بقطاعات مختلفة من الجماهير والسلطات من أجل تقييم التطورات الداخلية والخارجية التي قد تهدد استقرار البلد.

٨ - وخلال السنتين الماضيتين، وبدعم من حكومات ومنظمات دولية مختلفة مع الاستعانة بموارد خارجة عن الميزانية، عززت قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بنجاح عنصر "المساعي الحميدة" في العملية. وبدأ عدد من المشاريع الانمائية الرئيسية المتعلقة بالتكامل الاجتماعي وبناء القدرات والمؤسسات الوطنية مما أفضى إلى تدفق الخبرة الدولية بشكل مكثف إلى البلد المضيف. وأدت هذه المشاريع دورا هاما في تعزيز الثقة المتبادلة والنوايا الطيبة في المجتمع.

٩ - ونظرا لعدم وجود منسق مقيم للأمم المتحدة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، يواصل ممثلي الخاص تنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة في ذلك البلد. ويكفل أيضا التعاون مع المنظمات الإقليمية التي ترصد التطورات في المنطقة. وتبذل جهود قائمة على التعاون الوطيد بين قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وبعثة رصد انتشار الحرب التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وترمي مبادرات مشتركة متعددة يقوم بها ممثلي الخاص ورئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إطار مساعيها الحميدة إلى إبراز إصرار المجتمع الدولي على زيادة تعزيز السلام والاستقرار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

١٠ - ويشكل عنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة عنصرا هاما في العملية. ومن خلال قيامه بنحو ١٤ دورية في اليوم ورصده لمناطق الحدود، يوفر أداة فريدة للاتصال بسلطات القضاء والشرطة وبالسكان في البلد المضيف، ومن بينهم الأقليات العرقية على وجه الخصوص. وكتملة لمهام الشرطة المدنية، صممت شعبة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، بالتعاون مع وزارة الداخلية في البلد المضيف، مشروعا خاصا لمنع الجريمة والعدالة الجنائية يتضمن برنامجا لتدريب الشرطة.

١١ - وقام عنصر شؤون الإعلام الصغير التابع للبعثة بإعداد وتنفيذ برنامج إعلامي نشط لبث الوعي المحلي والدولي بشأن العمل الذي تقوم به أول عملية للانتشار الوقائي تضطلع بها الأمم المتحدة. وهو ينشط في التعاون مع وسائل الإعلام المحلية، لإبراز صورة للأمم المتحدة تتسم بالموضوعية. وتتضمن الخدمات اليومية التي يقدمها أيضا رصد تغطية وسائل الإعلام للتطورات الرئيسية التي تطرأ على الساحة السياسية المحلية.

١٢ - ولقد كُيفت إدارة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي نفسها مع مسؤولية تقديم الخدمات الأساسية لبعثة مستقلة تماما. وتم تعديل الهيكل الإداري وملاك الموظفين لكي يكفل تلبية احتياجات بعثة صغيرة.

ثالثا - تماسك العمليات وكفاءتها وفعاليتها من حيث التكلفة

١٣ - عزز اتباع جميع عناصر القوة نهجا متكاملا إزاء المهام المنوطة بالقوة من تماسك عمليات البعثة وكفاءتها. وتستمر الجهود الرامية إلى تبسيط تنفيذ الولاية المنوطة بالبعثة وتحقيق مزيد من الوفورات. ويسهم المزيج من المهارات الفنية المتاحة للقوة إسهاما كبيرا في بلوغ مستويات عالية التنسيق والكفاءة.

١٤ - وتعززت فعالية الإدارة عن طريق توحيد مهام عديدة. ودمجت بعض الأقسام التي تؤدي وظائف متصلة ببعضها لضمان الاستخدام الفعال من حيث التكلفة وتحقيق كفاءة الأداء للموظفين ذوي المسؤوليات المتشابهة. وأدى تجميع المهارات المشتركة إلى القضاء على الاستفاضة الناقصة من الموظفين كما قللت الحاجة إلى التعيينات الإضافية أثناء التغيب في إجازات. ومن المرجح أن ينقص عدد الوظائف والموظفين في بعض مجالات تقديم الخدمات الإدارية عندما تضطلع الوحدات الوطنية بقدر أكبر من المسؤولية فيما يتعلق بمعداتهما.

١٥ - وأمكن تحقيق المزيد من الكفاءة في المجالات الفنية للعملية عن طريق التنسيق بشكل وثيق للغاية بين مهام الكتائب والمراقبين العسكريين والشرطة المدنية. وتحدد جميع هذه العناصر مواعيد عملياتها بحيث تكفل ليلا ونهارا على السواء تحقيق أقصى قدرة للرصد والإبلاغ والقيام بدوريات في المجتمعات المحلية.

رابعا - التطورات الأخيرة

١٦ - تعرضت العلاقات بين مختلف الأصول الإثنية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة خلال الأشهر الثلاثة الماضية إلى نكسة بسبب خلاف حول رفع أعلام الأقليات القومية. ففي ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧، قررت المحكمة الدستورية لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة عدم جواز رفع الأعلام الوطنية الألبانية أمام داري البلدية في غوستيفار وتيتوفو. إلا أن رئيسي البلدية في المدينتين تحديا القرار ولم يبديا ما يشير إلى استعدادهما لإنزال الأعلام. وفيما أصدرت الجمعية الوطنية في ٨ تموز/يوليه، قانونا جديدا بشأن حل وسط يتعلق باستخدام الأقليات القومية للأعلام. وفي ٩ تموز/يوليه، بدأت الحكومة عملية واسعة النطاق لإنفاذ القوانين في غوستيفار بهدف إزالة الأعلام الألبانية والتركية المرفوعة أمام مبنى البلدية. وتعرضت بلدية تيتوفو أيضا لإجراءات مشابهة إلى حد ما. وخلال الصدامات مع الشرطة في غوستيفار توفي ثلاثة متظاهرين وأصيب عديدون بجراح بسبب ما بدا إفراطا في استعمال القوة من جانب قوات الشرطة الحكومية الخاصة. وفي أعقاب أحداث غوستيفار، قامت الشرطة باستدعاء عدد من المتظاهرين لإجراء "محادثات استعلامية" وهو إجراء يقيد قانون الإجراءات الجنائية الجديد. وشكا بعض

المتظاهرين من طرق الاستجواب الوحشية. وإذ واجهت الحكومة انتقادات قاسية من شريكها الألباني في الائتلاف الحكومي بشأن إجراءات الشرطة، فقد قامت بتشكيل لجنة وزارية للتحقيق في الحوادث وقدمت هذه اللجنة مؤخرا تقريراً بنتائج تحقيقاتها إلى الجمعية الوطنية، فيما أُجِّل النظر في التقرير إلى ما بعد العطلة الصيفية.

١٧ - وقبل أحداث غوستيفار ببضعة أيام، عقد حزبان ألبانيان معارضان رئيسيان مؤتمرا توحيديا وسط جو من الحماس الوطني. ودعا المؤتمر إلى إقامة هياكل حكومية متوازنة ومؤسسات تتمتع بالاستقلال الذاتي وبرلمان جامع للعنصر الألباني وإلى تقسيم للمناطق طبقاً للأصول الإثنية. ثم جاء ظهور حراس شبه عسكريين يرتدون القمصان السوداء خلال المؤتمر في تيتوفو ليشكل ظاهرة تجسد التطرف الإثني.

١٨ - وفي قراره رقم ١١١٠ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧، رحب مجلس الأمن بالتقدم الملحوظ الذي أحرزته حكومتا جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في تنمية علاقاتهما المتبادلة في عدة مجالات وكرر دعوته إلى الحكومتين أن ينفذا كل ما جاء في اتفاقهما المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (S/1996/291، المرفق) لا سيما فيما يختص بتعيين حدودهما المشتركة على ضوء ما أبدياه من رغبة في حل هذه المسألة. وخلال زيارة إلى بلغراد قام بها في أوائل تموز/يوليه رئيس وزراء البلد المضيف، جرى التوقيع على اتفاقات في مجالات التربية الثقافية، والرياضة البدنية، والتعاون العلمي والتكنولوجي واتفاقات بشأن تعليق العمل بنظام التأشيرات بين البلدين. وبرغم إحراز بعض التقدم، لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق كامل بشأن ترتيبات ترسيم الحدود العالقة. وما زالت لجنة الحدود المشتركة تجتمع بانتظام وتركز على التوصل إلى حل للمناطق الحدودية المتنازع عليها التي كانت قد حددتها سابقاً، إلا أن نتائج عملها ما زالت دون التوقعات بكثير ودون مستوى إعلانات النوايا الصادرة عن الطرفين بهذا الصدد.

١٩ - وفيما ينشط مبعوثي الخاص، السيد سايروس فانس، في متابعة جهوده من أجل التوصل إلى اتفاق مقبول لدى الطرفين فيما يتعلق بالنزاع بشأن الاسم، يطرّد التعاون بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة واليونان في مختلف الميادين.

خامساً - الملاحظات

٢٠ - سبق لي، كما يذكر المجلس، أن طلبت، في رسالتي المؤرخة ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، تعليق تخفيض العنصر العسكري في قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، الذي انتهى إليه المجلس بموجب قراره ١٠٨٢ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في ضوء الحالة في ألبانيا. وذكرت أنه في حين يبدو أنه لا يوجد خطر وشيك يهدد بتسرب المشاكل في ألبانيا إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، فإن الأزمة في ذلك البلد تمثل مصدر قلق بالغ للبلد المضيف. وفي تقريرتي إلى المجلس في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٧ ذكرت أن عدم التيقن ما زال سائداً في ذلك البلد وأن عدم حدوث تغيير ملموس ومبكر في الحالة في ألبانيا قد يؤدي إلى تفجر العنف الداخلي من جديد، مما قد يؤثر سلباً على البلدان المجاورة. ومنذ تقريرتي الأخير، ورغم بعض الصعوبات، عقدت انتخابات برلمانية في ألبانيا في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٦ تموز/يوليه. وقد ذكرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في تقريرها الختامي، أن من شأن نتائج هذه الانتخابات أن تشكل القاعدة لنظام ديمقراطي وطيد في ألبانيا. وأشارت

المنظمة أيضا إلى أن المجتمع الدولي يتوقع بذل جهود ضخمة على طريق المصالحة الوطنية في ألبانيا بعد الانتخابات. وإذ يشارف وجود القوة المتعددة الأطراف على الانتهاء حاليا، فإنني أرحب بالتزام المجتمع الدولي بمواصلة دعم جهود ألبانيا من أجل إعادة حالة الأمن الداخلي إلى نصابها المعتاد وإنعاش وإصلاح الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها.

٢١ - لقد كان المبرر الضمني للتمديد المتوالي لولاية قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي قبل نشوب الأزمة في ألبانيا هو الحيلولة دون امتداد الصراعات في أنحاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أو تهديدها. ومن الواضح أن الحالة في البلد كانت وما زالت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحالة العامة في المنطقة، ولا سيما على حدودها. ومع ذلك فقد توطدت علاقات الحكومة المضيفة مع جيرانها، شأنها شأن علاقاتها مع أطراف المجتمع الدولي الأخرى، وهناك، فضلا عن ذلك، مشاركة البلد النشطة في طائفة واسعة من المنظمات والبرامج الدولية، بما فيها برنامج الشراكة من أجل السلام في إطار منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو) وبرنامج "فير" (Phare) التابع للاتحاد الأوروبي مما يشكل دلالات أخرى على تعزيز موقف البلد وقدرته على الصعيد الدولي، وهو ما يشكل في مجموعه تطورات سارة وإيجابية من شأنها تعزيز المحافظة على الهدوء في البلد.

٢٢ - أما على الصعيد الداخلي فما زالت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تشكل تهديدا كبيرا لسلامة البلد واستقراره للمدى الطويل كما تزيد من حدة التوترات الإثنية. وتشير هذه المشاكل الداخلية تساؤلا عما إذا كانت الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي ما زالت ذات صلة بالحالة الراهنة كما ذكر سلفي، وما إذا كان تنفيذها ممكنا بموارد أقل. وفي ضوء التطورات الجديدة، يبدو من المستصوب العمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن من خلال البدء، اعتبارا من أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، في إنقاص ٣٠٠ فرد من جميع الرتب في العنصر العسكري للقوة بحيث يتم ذلك تدريجيا خلال شهرين، مع مراعاة الظروف السائدة في المنطقة خلال تلك الفترة. وفي الوقت نفسه، طلبت إلى ممثلي الخاص وإلى قائد القوة مواصلة استكشاف الخيارات الأكثر عملية لإعادة انتشار القوة على نحو مرن في الأشهر المتبقية من ولايتها أخذا في الاعتبار الحالة في المنطقة وولاية القوة.

٢٣ - ولما كانت مشاركة المجتمع الدولي في المنطقة ستكون ضرورية لفترة قادمة، ونظرا للطلب المقدم من سلطات البلد المضيف بالإبقاء على الوجود الدولي، فقد أصدرت تعليمات إلى الموظفين التابعين لي بالشروع فورا بمشاورات مكثفة مع الحكومة المضيفة ومع المنظمات الدولية الأخرى والدول الأعضاء المهمة بشأن نوع الوجود الدولي الأنسب لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بعد ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وستدرج نتائج هذه المشاورات في تقريرتي الذي سيسبق انتهاء الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

٢٤ - وختاما لهذا التقرير، أود أن أعرب عن امتناني للحكومات التي أتاحت أفرادا من قواتها العسكرية وشرطتها لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي ومن ثم مساهمتها في نجاح البعثة. كما أود أن أشيد بممثلي الخاص، السيد هنريك سوكالسكي، وبقائد القوة، العميد بنت سوهنمان وبسائر الأفراد العاملين تحت قيادته، على ما أبدوه من تفان ومثابرة في أدائهم للمهام التي أوكلها إليهم مجلس الأمن.

مرفق

تشكيل وقوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية في قوة
الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٧

الشرطة المدنية	العسكريون			الجنسية
	المراقبون العسكريون	مركز القيادة	العمليات	
٢	٢	-	-	الاتحاد الروسي
-	١	-	-	الأرجنتين
٢	٢	-	-	الأردن
-	٢	١	٥٠	إندونيسيا
٢	١	-	-	أوكرانيا
-	٣	-	-	ايرلندا
-	٢	-	-	باكستان
-	٢	-	-	البرازيل
-	١	-	-	البر تغال
-	١	-	-	بلجيكا
-	٢	-	-	بنغلاديش
-	٢	-	-	بولندا
٤	-	-	-	تركيا
-	١	-	-	الجمهورية التشيكية
-	١	٩	٢٨	الدانمرك
-	١	٩	٣٢	السويد
٤	١	-	-	سويسرا
-	١	-	-	غانا
٦	١	١٣	٢٥٠	فنلندا
-	١	-	-	كندا
-	٢	-	-	كينيا
-	١	-	-	مصر

الشرطة المدنية	العسكريون			الجنسية
	المراقبون العسكريون	مركز القيادة	العمليات	
-	٢	٥	٣٨	النرويج
-	١	-	-	نيبال
٤	١	-	-	نيجيريا
-	١	-	-	نيوزيلندا
-	-	١١	٤٨٧	الولايات المتحدة الأمريكية
٢٤	٣٦	٤٨	٩٩٥	المجموع

— — — — —